الأمم المتحدة

A/CONF.207/7/Add.4

Distr.: General
12 January 2005
Arabic
Original: English

الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

بورت لويس، موريشيوس
١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

البند ٨ من جدول الأعمال
الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

موجزات حلقات المناقشة

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

حلقة المناقشة الرابعة

معالجة التوجهات الناشئة والتحديات الاجتماعية في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

(الثلاثاء، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الساعة ١٧/٠٠-١٩/٠٠)

موجز المناقشة الذي أعده الرئيسان

١ - تناولت حلقة المناقشة الرابعة موضوع التوجهات الناشئة والتحديات الاجتماعية في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وترأس حلقة المناقشة ماركس بيرتيل، سيناتور ووزير البيئة والصحة في جزر البهاما، وبروس بيلسن، أمين الشؤون البرلمانية بوزارة الخارجية والتجارة، في أستراليا، وأدار المناقشة إشميل، المدير العام لمنظمة دول شرق الكاريبي. وأعضاء حلقة المناقشة الأربعة هم: غريغ أوروين، الأمين العام لمنتدى جزر المحيط الهادئ؛ وصونيا إليوت، موظفة اتصال بمكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والممثلة لذلك المكتب، وديسموند جونز، وكورتيس وارد، مستشار

120105 120105 05-20543 (A)
0520543

بلجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب؛ وريكس نيتلفورد، الأستاذ الفخري بجامعة جزر الهند الغربية.

٢ - وأثارت عروض المشاركين في حلقة المناقشة حوارا تفاعليا مع ممثلين عن الحكومات والمنظمات والمجتمع المدني في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي غيرها. ويجري تقديم توصيات المناقشة إلى اجتماعات الموائد المستديرة الرفيعة المستوى لإجراء حوار حكومي دولي بشأن التدابير العملية للنهوض بخطة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتعد جزءا من التقرير الرسمي للاجتماع الدولي.

٣ - وركزت مناقشات الحلقة على عدد من التحديات الاجتماعية والتوجهات الناشئة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكد المشاركون على أن برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أوثق صلة بالموضوع من أي وقت مضى في سياق هذه التوجهات الناشئة.

٤ - ولا يزال تخفيف حدة الفقر تحديا مركزيا يواجه التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية حتى في الوقت الذي يتم فيه إحراز تقدم نحو تحقيق هدف تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بنسبة النصف. فالدول الجزرية الصغيرة النامية لها نسبة عالية من الشباب، وتتزايد نسبة التحضر فيها وتتسم بكثافة سكانية عالية بالمقارنة مع الموارد الطبيعية المتاحة. ولا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات محدودية العمالة وخيارات التعليم العالي، لا سيما بالنسبة للشباب. كما أن تضافر ارتفاع مستويات البطالة والتحضر يفوق طاقة تقديم الخدمات، وتتزايد قطاعات السكن غير النظامي ويرتفع معدل الفقر الحقيقي.

٥ - ولاحظ المشاركون أن الجوانب الاجتماعية للعولمة وتحرير التجارة بادية للعيان في الدول الجزرية الصغيرة النامية، إذ أن السياسات التجارية والنظم الضريبية التي لا تراعي ظروفها الخاصة تؤثر سلبا على اقتصاد المجتمعات المحلية. ويواجه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تحدي إدماج المعايير والممارسات الثقافية المحلية في أطر ومؤسسات الحكم الموروثة عن الحقبة الاستعمارية. وقد دفعت السياسات والنظم الدولية بالعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى التحول من اقتصادات الموارد التقليدية إلى اقتصادات الخدمات. وكان لهذا التحول آثار انتقالية كبيرة لا يستهان بها على المجتمعات المحلية والعمل والتشغيل. فالأسواق العالمية لا تدرج في الحسبان الرعاية الاجتماعية بينما تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية صعوبة في توفير شبكات الأمان الاجتماعي الملائمة. وإذا كانت الملكية العقارية المحلية وتوفير فرص الحصول عليها مسألتين أساسيتين بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن

نظم التجارة العالمية تجعل تقييد الملكية الأجنبية أمرا تتزايد صعوبته على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي بعض الحالات، تزايدت الملكية العقارية الأجنبية بفعل الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في قطاع السياحة، مما أسهم إسهاما إضافيا في تآكل فرص حصول المجتمعات المحلية على الملكية العقارية والموارد الطبيعية. وتؤجج هذه العوامل التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في ضمان الاكتفاء الذاتي وتقرير المصير.

٦ - إن من شأن الخطط الإنمائية القصيرة النظر غير المصممة لحماية البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية أن تعمل أيضا على تقويض قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على حماية صحة ورفاه مجتمعاتها المحلية. ويلزم أن تركز الدول الجزرية الصغيرة على تنمية الأسواق المخصصة. وسيكون محرك التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية همّ الناس، لا القطاع الخاص، إذا وفر لهم الدعم والموارد الكافية. وينبغي أن تراعي حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية هذه المسألة في سياساتها وبرامجها، بطريقة تعزز الرصيد الثقافي الفريد لمجتمعاتها المحلية وتستند إلى الاحتياجات المحددة ذاتيا بدل الاحتياجات المحددة من الخارج.

٧ - ولئن لم يكن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز توجها ناشئا، فإنه لم يحظ بإقرار كاف باعتباره تحديا إنمائيا قائما منذ ١٠ سنوات خلت. غير أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تهديد خطير ومتنام يتفاقم بالتنقل المتكرر للناس وبالمحرمات الثقافية المستمرة التي تحول دون إجراء نقاش مفتوح بشأن الممارسات الجنسية. ففيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس مجرد شاغل صحي، بل إن آثاره شديدة الانتشار وتطرح تحديا إنمائيا مستمرا. وتساهم قلة التوعية والفرص الاقتصادية في سوء السلوك الصحي وفي الاختيارات غير السليمة.

٨ - ويهدد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصورة متزايدة القوة العاملة المنتجة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ويستنزف الخدمات الصحية المنهكة فعلا. ويصيب بشدة الشريحة العمرية الشابة الحضرية والأكثر نشاطا من الناحية الاقتصادية، حيث يعرض المرأة الشابة لخطر بالغ. وتعد منطقة البحر الكاريبي المنطقة الثانية الأشد تضررا في العالم. ويتزايد الضعف مع ثقافة الإنكار، وقلة فرص الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليم، وارتفاع مستويات الفقر. ومن المهم للغاية توفر التزام سياسي راسخ وقيادة قوية، معززة بتخطيط محدد بإحكام وشبكة لتقديم الخدمات. وينبغي السعي إلى إيجاد الحلول في السياقات الوطنية والإقليمية والثقافية كما ينبغي تمويلها على النحو الواجب.

٩ - وليس فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو المسألة الصحية الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. بل إن ثمة أمراضا مزمنة أخرى وظروفا صحية تشكل هي

أيضا شاغلا رئيسيا وتستلزم كذلك إيجاد حلول منسقة ومتكاملة لها؛ ومن هذه الأمراض السكري، والسمنة والسل والملاريا.

١٠ - وفي حقبة ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نشأت عن الحاجة إلى مكافحة الإرهاب وتمويله طلبات جديدة على مؤسسات إنفاذ القوانين، وعلى الموارد والهياكل الأساسية. وإذا كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية من الشركاء الراغبين المنخرطين في الجهد الدولي لتحسين الأمن العالمي والتصدي للإرهاب، فإنها تواجه معركة شاقة في إيلاء الأولوية لهذه المسائل على المسائل الملحة الأخرى من قبيل تخفيف حدة الفقر والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية والأوبئة وأعباء الديون الثقيلة. وإن تكلفة عدم التصدي للشواغل الأمنية الداخلية والخارجية باهظة من حيث أثرها على الموارد المالية والبشرية والمؤسسية. غير أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتحمل ديونا إضافية في جهودها الرامية إلى معالجة مسائل الإرهاب، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الأمن. وثمة حاجة ماسة إلى بناء القدرات لضمان تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تلبية الاحتياجات الأمنية دون المخاطرة بالضروريات الإنمائية الأخرى. وهذا ما يملي ضرورة وضع إطار مؤسسي للتعاون والتنسيق بين الدول لبناء قدرة الأمن الوطني والعالمي. ولاحظ المشاركون ضرورة النظر في إمكانية إنشاء صندوق استئماني للأمن العالمي عن طريق البنك الدولي، تديره المصارف الإنمائية الإقليمية.

١١ - وإلى جانب الإرهاب، ثمة جرائم عبر وطنية أخرى تطرح تحديا كبيرا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. فهذه الدول معرضة بشدة باعتبارها أماكن مستهدفة لارتكاب الجريمة الدولية، بما فيها تهريب البشر والاتجار بالمخدرات. ولهذه الجرائم أثر يزعزع استقرار المجتمعات المحلية ويؤثر على الاقتصادات السياحية ويقوض إدارة الحكم.

١٢ - وما فتئ بذل الجهود لتعزيز التعاون الإقليمي يثبت فائدته في مواءمة الإطارات من أجل إدارة للحكم أكثر تكاملا. وتتحرك الدول الجزرية الصغيرة النامية نحو بناء تحالفات وتجميع الموارد والاستثمار في الهياكل الأساسية الإقليمية سعيا منها إلى التغلب على العديد من معوقاتها، بما فيها محدودية الوفورات في الحجم وارتفاع التكاليف المقترنة بالعزلة الجغرافية.

الإجراءات الممكن مواصلة النظر فيها

١٣ - ما فتئت الدول الجزرية الصغيرة النامية تعمل من أجل إدراج الأهداف الإنمائية للألفية في تخطيطها وعملياتها الإنمائية. ولا تزال النهج التشاركية القائمة على الناس، ولا سيما تمثيل المرأة في كل مستويات إدارة الحكم، تشكل أمورا أساسية في التنمية المستدامة

للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد عززت كارثة طوفان تسونامي في المحيط الهندي عام ٢٠٠٤ أهمية نهج التنمية المستدامة الطويلة الأمد المستندة إلى الشراكات الحقيقية والاحترام المتبادل، بدل تقديم الصدقات القصيرة الأمد. وأبرزت الحلقة العناصر التالية باعتبارها إجراءات يمكن مواصلة النظر فيها:

- تقديم المزيد من الدعم الدولي، في إطار شراكات مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لوضع برامج لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- إنشاء صندوق استئماني للأمن العالمي يديره البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية؛
- تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات والتخطيط ووضع البرامج لا سيما مشاركة المرأة والشباب؛
- تحسين فرص العمل والتعليم المتاحة للفقراء والمحرومين لضمان الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية وتكوين رأس المال الفكري؛
- دعوة حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى ضمان التوزيع العادل للدخل وخلق فرص العمل وصونها وضمان حماية حقوق العمال بالتصديق على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية؛
- بناء القدرة المؤسسية على تدريب الناس محليا بغرض تنمية أسواق مخصصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مما سيعمل على المحافظة على فرص العمل ودعم خيارات التقاعد على المدى البعيد؛
- اتباع نهج أكثر تكاملا في السياسات والبرامج الرامية إلى معالجة المسائل الصحية العديدة، مع التسليم بآثارها الواسعة النطاق على الإنتاجية الاقتصادية والتجانس الاجتماعي؛
- وضع برامج وطنية للتنفيذ ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقيام بتقييم للأثر الجنساني لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- إقامة نظام للإنذار المبكر لرصد الأمن الغذائي.